

خارج الفقہ

۷۳

۱۰-۲-۹۱ کتاب الحجّ

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

لو أحرم الكافر ثم أسلم في الأثناء

- فمن ترك الإحرام متعمداً، فلا حجّ له. و إن تركه ناسياً حتى يجوز الميقات، كان عليه أن يرجع إليه، و يحرم منه، إذا تمكّن منه. فإن لم يتمكن لضيق الوقت أو الخوف أو ما جرى مجراهما من أسباب الضرورات، أحرم من موضعه و قد أجزأه. فإن كان قد دخل مكة، و أمكنه الخروج الى خارج الحرم، فليخرج و ليحرم منه. فإن لم يستطع ذلك، أحرم من موضعه.

لو أحرم الكافر ثم أسلم في الأثناء

- والكافر يجب عليه الحج و لا يصح منه فلو أحرم ثم أسلم أعاد الإحرام و إذا لم يتمكن من العود إلى الميقات أحرم من موضعه و لو أحرم بالحج و أدرك الوقوف بالمشعر لم يجزه إلا أن يستأنف إحراما آخر و إن ضاق الوقت أحرم و لو بعرفات.

لو أحرم الكافر ثم أسلم في الأثناء

- الثانية إذا أحرم قبل الميقات لم ينعقد إحرامه و لا يكفي مروره فيه ما لم يجدد الإحرام من رأس و لو أخره عن الميقات لمانع ثم زال المانع عاد إلى الميقات فإن تعذر جدد الإحرام حيث زال و لو دخل مكة خرج إلى الميقات فإن تعذر خرج إلى خارج الحرم و لو تعذر أحرم من مكة و كذا لو ترك الإحرام ناسياً أو لم يرد النسك. و كذا المقيم بمكة إذا كان فرضه التمتع أما لو أخره عامداً لم يصح إحرامه حتى يعود إلى الميقات و لو تعذر لم يصح إحرامه.

لو أحرم الكافر ثم أسلم في الأثناء

- قوله: «و إن ضاق الوقت أحرم و لو بعرفات».
- (٢) أى أحرم بالحج. ثم ان كان حجّه قرانا أو أفرادا فلا اشكال، و يعتمر بعده. و ان كان فرضه التمتع و قد قدم عمرته نوى حجّ الافراد، و يكون هذا من مواضع الضرورة المسوغة للعدول من التمتع الى قسيميه.
- و كان حقّ العبارة أن يقول: «أحرم و لو بالمشعر»، لأنّه أبعد ما يمكن فرض الإحرام منه فيحسن دخول «لو» عليه، بخلاف عرفة و إن كان الإحرام منها جائزا أيضا بل أولى به.

لو أحرم الكافر ثم أسلم في الأثناء

- قوله: (فلو أحرم ثم أسلم أعاد الإحرام، و إذا لم يتمكن من العود إلى الميقات أحرم من موضعه).
- (٢) أما وجوب الرجوع إلى الميقات مع الإمكان و إعادة الإحرام منه فظاهر، لتوقف الواجب عليه. و أما الاكتفاء بالإحرام من موضع الإسلام مع تعذر العود، فلأن من هذا شأنه أعذر من الناسي و الجاهل و أنسب بالتخفيف مع ثبوت ذلك بالنسبة إليهما، كما سيجيء بيانه إن شاء الله تعالى «٣».
- و لو كان قد دخل مكة خرج إلى خارج الحرم، فإن تعذر أحرم من مكانه.

لو أحرم الكافر ثم أسلم في الأثناء

- قوله: (و لو أحرم بالحج و أدرك الوقوف بالمشعر لم يجزئه إلا أن يستأنف إحراما، و لو ضاق الوقت أحرم و لو بعرفات).
- (٣) قال الشارح قدس سره: كان حق العبارة أن يقول: أحرم و لو بالمشعر، لأنه أبعد ما يمكن فرض الإحرام منه، فيحسن دخول لو عليه، بخلاف عرفة، و إن كان الإحرام منها جائزا بل أولى به «١».
- هذا كلامه رحمه الله، و هو جيد إن ثبت جواز استئناف الإحرام من المشعر، لكنه غير واضح، كما سيجيء تحقيقه «٢».
- (١) المسالك ١: ٩١.
-

لو أحرم الكافر ثم أسلم في الأثناء

- ثم إن كان الحج قرانا أو أفرادا أتم حجه و اعتمر بعده، و إن كان فرضه التمتع و قد قدم عمرته ففي الاجتزاء بها أو العدول إلى حج الأفراد وجهان، و جزم الشارح بالثاني، و قال: إن هذا من مواضع الضرورة المسوغة للعدول من التمتع إلى قسيمه «٣».
- (٢) في ص ٢٣٣.
- (٣) المسالك ١: ٩١.

لو أحرم الكافر ثم أسلم في الأثناء

- و لو أحرم لم يعتد بإحرامه حال كفره، كما لا يعتد بغيره من عباداته. فلو أحرم ثم أسلم في الأثناء أعاد الإحرام من الميقات، لفساد الأول، و لو لم يتمكن من العود الى الميقات أحرم من موضعه و لعله الى ذلك يرجع ما عن الخلاف من ان عليه الرجوع الى الميقات و الإحرام منه، فان لم يفعل و أحرم من موضعه و حج تم حجه، لا ان المراد عدم الوجوب، أو تحقق الإثم خاصة بعدم العود اليه مع الإمكان

لو أحرم الكافر ثم أسلم في الأثناء

- و لو أحرم بالحج كافرا و أدرك الاختيارى من الوقوف بالمشعر مسلما لم يجزه إلا ان يستأنف إحراما آخر و لو فيه كما فى القواعد و المسالك مع فرض عدم التمكن و فى كشف اللثام ان قول المحقق و ان ضاق الوقت أحرم و لو بعرفات كأنه اقتصارا على حال من يدرك جميع الأفعال، و فى المسالك كان حق العبارة و لو بالمشعر، لأنه أبعد ما يمكن فرض الإحرام منه، فيحسن دخول «لو» عليه بخلاف عرفة، و ان كان الإحرام منها جائزا، بل اولى به، و فى المدارك هو جيد ان ثبت جواز استيناف الإحرام من المشعر، لكنه غير واضح كما سيجىء تحقيقه، قلت: ستعرف وضوحه ان شاء الله.

لو أحرم الكافر ثم أسلم في الأثناء

- مسألة (٧٥) لو أحرم الكافر ثم أسلم في الأثناء لم يكفه ووجب عليه الإعادة من الميقات و لو لم يتمكن من العود الى الميقات أحرم من موضعه و لا يكفيه ادراك الوقوفين مسلما لان إحرامه باطل
- ، لما كان الحج بجميع أفعاله و مناسكه امرا عباديا لا يصح من الكافر فالإحرام الواقع في حال الكفر أيضا باطل لكونه عباديا و الإسلام شرط لصحة العبادات، فيجب عليه تجديد الإحرام بأن يرجع الى الميقات لو خرج منه ثم يسلم، فان لم يمكن الرجوع كفى الإحرام من مكانه فيكون بمنزلة الناسي أو الجاهل به إذا لم يمكنه العود اليه، قال في المدارك و قد ثبت ذلك في الناسي و الجاهل و المسلم في المقام أعذر و هو انسب بالتخفيف (انتهى) و لعل الاعتذريه هنا من جهة حديث ان الإسلام يجب ما قبله.

لو أحرم الكافر ثم أسلم في الأثناء

- قال في الشرائع: و لو أحرم و أدرك الوقوف بالمشعر لم يجزه الا ان يستأنف إحراما و ان ضاق الوقت أحرم و لو بعرفات (انتهى) و لعل مراده ادراك المشعر بعد إدراكه الوقوف بعرفات و لذا عبر في المتن بإدراك الوقوفين، كما ان ذيل عبارة الشرائع أيضا لا يخلو من دلالة على إدراكه أيضا، حيث قال: و ان ضاق أحرم و لو بعرفات، و ذلك ليدرك الوقوفين متلبسا بالإحرام نعم بناء على ما سيأتي في محله من كفاية اختياري مشعر عن اختياري عرفات لو فرض عدم إدراكه للوقوف بالعرفات فأدرك اختياري مشعر فجدد الإحرام فيه ثم نوى الوقوف صح.

لو أحرم الكافر ثم أسلم في الأثناء

- (قال في الجواهر): و في المدارك و هو جيد ان ثبت جواز استيناف الإحرام من المشعر لكنه غير واضح كما سيجيء تحقيقه، ثم قال في الجواهر قلت ستعرف وضوحه إنشاء الله تعالى.
- (أقول) و سيجيء الكلام في محله ان شاء الله تعالى، (و كيف كان) فعنوان هذه المسألة و- الحكم بعدم الاجزاء الا بإحرام جديد، و لو كان قد ادراك الموقفين لعله لأجل دفع توهم قياس المقام بما إذا أحرم المملوك باذن مولاه ثم انعتق و أدرك الموقفين أو اختياري مشعر بعد العتق فإنه يجزيه عن حجة الإسلام- كما تقدم في محله- و ذلك لورود الدليل هناك دون المقام.

لو أحرم الكافر ثم أسلم في الأثناء

• وَ مَنْ نَسِيَ الْإِحْرَامَ مِنَ الْمِيقَاتِ فَلْيَرْجِعْ إِلَيْهِ وَ يُحْرَمُ مِنْهُ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ وَقْتُهِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ وَقْتُهِ فَلْيَمُضْ وَ لِيُحْرَمَ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَنْتَهَى إِلَيْهِ رَوَى ذَلِكَ

• ١٨٠ ٢٦ موسى بن القاسم (البجلي) عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال سألت أبا عبد الله ع عن رجل ترك الإحرام حتى دخل الحرم فقال يرجع إلى ميقات أهل بلاده الذي يحرمون منه فيحرم و إن خشى أن يفوته الحج فليحرم من مكانه فإن استطاع أن يخرج من الحرم فليخرج

لو أحرم الكافر ثم أسلم في الأثناء

• ١٨١ ٢٧ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (بن أبي نجران) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ مَرَّ عَلَى الْوَقْتِ الَّذِي يُحْرَمُ مِنْهُ النَّاسُ فَنَسِيَ أَوْ جَهِلَ فَلَمْ يُحْرَمْ حَتَّى أَتَى مَكَّةَ فَخَافَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْوَقْتِ فَيَفُوتَهُ الْحَجُّ قَالَ يَخْرُجُ مِنَ الْحَرَمِ فَيُحْرَمُ فَيُجْزِيهِ ذَلِكَ

• وَ لَيْسَ بَيْنَ هَذِهِ الرَّوَايَةِ وَالْأُولَى تَنَافُ لَأَنَّهٗ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ مِنَ الْحَرَمِ مَتَى لَمْ يَخَفْ أَنْ يَخْرُجَ فَوْتَ الْحَجِّ - كَمَا أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَخَفْ فَوْتَ الْحَجِّ إِنْ خَرَجَ إِلَى مِيقَاتِ أَهْلِهِ يَلْزَمُهُ الْخُرُوجُ إِلَيْهَا وَ لَا بَأْسَ لِلْمُضْطَّرِّ الْخَائِفِ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يُؤَخَّرَ الْإِحْرَامَ مِنَ الْمِيقَاتِ إِلَى أَنْ يَدْخُلَ الْحَرَمَ رَوَى ذَلِكَ

يجب الحج على المرتد

- مسألة ٥٠ يجب الحج على الكافر و لا يصح منه، و لو أسلم و قد زالت استطاعته قبله لم يجب عليه، و لو مات حال كفره لا يقضى عنه، و لو أحرم ثم أسلم لم يكفه، و يجب عليه الإعادة من الميقات إن أمكن، و إلا فمن موضعه، نعم لو كان داخلا في الحرم فأسلم فالأحوط* مع الإمكان أن يخرج خارج الحرم و يحرم، و المرتد يجب عليه الحج سواء كانت استطاعته حال إسلامه أو بعد ارتداده، و لا يصح منه، فان مات قبل أن يتوب يعاقب عليه، و لا يقضى عنه على الأقوى، و إن تاب و يجب عليه و صح منه على الأقوى، سواء بقيت استطاعته أو زالت قبل توبته، و لو أحرم حال ارتداده فكالكافر الأصلي، و لو حج في حال إسلامه ثم ارتد لم يجب عليه الإعادة على الأقوى، و لو أحرم مسلما ثم ارتد ثم تاب لم يبطل إحرامه على الأصح.
- *بل الأقوى.

يجب الحج على المرتد

- مسألة ٥٠ يجب الحج على الكافر و لا يصح منه، و لو أسلم و قد زالت استطاعته قبله لم يجب عليه، و لو مات حال كفره لا يقضى عنه، و لو أحرم ثم أسلم لم يكفه، و وجب عليه الإعادة من الميقات إن أمكن، و إلا فمن موضعه، نعم لو كان داخلا في الحرم فأسلم فالأحوط مع الإمكان أن يخرج خارج الحرم و يحرم، و المرتد يجب عليه الحج سواء كانت استطاعته حال إسلامه أو بعد ارتداده، و لا يصح منه، فان مات قبل أن يتوب يعاقب عليه، و لا يقضى عنه على الأقوى، و إن تاب وجب عليه و صح منه على الأقوى، سواء بقيت استطاعته أو زالت قبل توبته، و لو أحرم حال ارتداده فكالكافر الأصلي، و لو حج في حال إسلامه ثم ارتد لم يجب عليه الإعادة على الأقوى، و لو أحرم مسلما ثم ارتد ثم تاب لم يبطل إحرامه على الأصح.

يجب الحج على المرتد

- (مسألة ٧٦): المرتدّ يجب عليه الحجّ، سواء كانت استطاعته حال إسلامه السابق، أو حال ارتداده و لا يصحُّ منه، فإن مات قبل أن يتوب يعاقب على تركه، و لا يقضى عنه على الأقوى

يجب الحج على المرتد

- لعدم أهليته للإكرام (١)، و تفرغ ذمته، كالكافر الأصلي، وإن تاب وجب عليه و صحّ منه و إن كان فطرياً على الأقوى من قبول توبته، سواء بقيت استطاعته أو زالت قبل توبته، فلا تجرى فيه قاعدة جبّ الإسلام لأنها مختصة بالكافر الأصلي بحكم التبادر (٢)،

- (١) المناط صدق الدليل أو عمومه في الموضوعين و هذا الاستحسان لا ينفع. (الفيروزآبادي).
- (٢) و لو لا طلاق القبلية بحسب أجزاء زمانه. (آقا ضياء).

يجب الحج على المرتد

• و لو أحرَم في حال ردّته ثمّ تاب وجب عليه الإعادة كالكافر الأصلي، و لو حجّ في حال إحرامه (اسلامه ظ) ثمّ ارتدّ لم يجب عليه الإعادة على الأقوى ففي خبر زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) من كان مؤمناً فحجّ ثمّ أصابته فتنة ثمّ تاب يحسب له كل عمل صالح عمله و لا يبطل منه شيء. و آية الحبط مختصة بمن مات على كفره بقريئة الآية الأخرى و هي قوله تعالى وَ مَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فِيمْتٌ وَ هُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَ هَذِهِ الْآيَةُ دَلِيلُ (٣) على قبول توبة المرتدّ الفطريّ، فما ذكره بعضهم من عدم قبولها منه لا وجه له.

• (٣) دلالتها محلّ تأمل. (البروجردى).

يجب الحج على المرتد

- و المرتد إذا حج حجة الإسلام في حال إسلامه. ثم عاد إلى الإسلام لم يجب عليه الحج، و إن قلنا: إن عليه الحج كان قويا لأن إسلامه الأول لم يكن إسلاما عندنا لأنه لو كان كذلك لما جاز أن يكفر، و إن لم يكن إسلام لم يصح حجه و إذا لم يصح فالحجة باقية في ذمته.

يجب الحج على المرتد

- و أما سائر العبادات التي تفوته في حال الارتداد من الصلاة و الزكاة و غيرها فإنه يجب عليه القضاء في جميع ذلك، و كذلك ما كان فاته في حال إسلامه. ثم ارتد ثم رجع إلى الإسلام يلزمه قضاؤه.

يجب الحج على المرتد

- و متى أحرم المرتد في حال ارتداده. ثم أسلم استأنف الإحرام فإن إحرامه لم ينعقد فإن أحرم. ثم ارتد. ثم عاد إلى الإسلام جاز أن يبني عليه لأنه لا دليل على فسادة إلا على ما استخرجناه في المسئلة المتقدمة في قضاء الحج فإن على ذلك التعليل لم ينعقد إحرامه الأول أيضا غير أنه يلزم عليه إسقاط العبادات التي فاتته في حال الارتداد عنه لمثل ذلك لأننا إذا لم نحكم بإسلامه الأول فكأنه كان كافرا في الأصل و كافر الأصل لم يلزمه قضاء ما فاته في حال الكفر، و إن قلنا: بذلك كان خلاف المعهود من المذهب، و في المسئلة نظر، و لا نص فيها على المسئلة عن الأئمة عليهم السلام.